دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط على التوازن المالي لصندوق الوطني للتقاعد الجزائري

Analytical study of oil price fluctuations on the financial balance of the Algerian National Pension fund

شهبوب أمينة*

مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة-الجزائر-

chehboub.amina@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 27 /2022/09 **تاريخ القبول: 19/ 11/ 2022** **تاريخ النشر: 31 /12/ 2022**

الملخص

جاءت هذه الورقة البحثية بهذف الدراسة التحليلية لتقلبات أسعار النفط على التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد الجزائري ، وهذا نظرا للأهمية المتزايدة التي توليها الدولة الجزائرية لقطاع الضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الصندوق الوطني للتقاعد ،ونظرا الى أهمية العائدات النفطية ،في تمويل القطاع عن طريق إنشاء الدولة للصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد.الذي تعتمد مداخيله بنسبة 3% على عائدات الجباية البترولية الجزائرية. بالاعتماد على المنهج الوصفي وباستخدام أسلوب التحليل قمنا بإعطاء صورة عن وضعية الصندوق الوطني للتقاعد ،بالاضافة الى اتباع مسار الصناعة النفطية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصندوق الوطني للتقاعد شهد عجزا في رصيده المالي. والذي كان سببه جملة من الأسباب على رأسها اعتماد الصندوق في التمويل بصورة كبيرة على الإشتراكات، كما أن انهيار أسعار البترول أثر وبصورة سلبية على التوازن المالي للصندوق كونه يعتبر من وسائل تدخل الدولة في تمويل نظام التقاعد .

الكلمات المفتاحية: التقاعد،الصندوق الوطني للتقاعد، التوازن المالي، أسعار النفط، مصادر التمويل

تصنيف *JEL*: H55 ;J 26

Abstract :

This research paper came with the aim of the analytical study of oil price fluctuations on the financial balance of the Algerian National pension fund , this is due to the increasing importance that the Algerian state attaches to the social security sector , especially the national pension fund, in view of the importance of oil revenues, in financing the sector through the state's establishment of the national fund for retirement reserves, whose incole is 3% .dependent on Algerian oil tax revenues. Based on the descriptive approach and using the analytical method. We have given a picture of the status of the national pension fund. In addition to following the path of the oil industry in algeria in recent years.

the study reached a set of results, the most important of which is that the most important of which is that the national pension fund experienced a deficit in its financial balance. Which was caused by a number of reasons , on top of which the fund relied heavily on subscriptions for financing. The collapse of oil prices had a negative impact on the financial balance of the fund, its is considered one of the means of state intervention in financing the pension system. In light of the results.

Keywords: Pension ,national pension fund, financial balance, oil prices, funding sources

JEL classification codes: H55 ;J 26

* المؤلف المرسل،شهبوب أمينة،chehboub.amina@cu-tipaza.dz .

مقدمة

إن سياسة التامينات الإجتماعية لا تقتصر فقط على تحقيق الامن الاجتماعي فحسب، بل يمكن اعتبارها وسيلة للتأثير على الازمات الإقتصادية وتفاقم البطالة وانتشار الفقر، حيث انها تحسن ظروف العمل وإطار المعيشة ومستواها. مما يحقق الأمن الاجتماعي وبالتالي زيادة مردودية المؤسسة من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية. تولي الجزائر اهتماما متزايدا إلى نظام الضمان الإجتماعي ومؤسساته المختلفة، لاسيما الصندوق الوطني للتقاعد Caisse Nationale des Retraites نظرا إلى مكانته المهمة خاصة في جانب إعادة توزيع الثروات، ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري من الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%. وهذا ما يجعل الميزان التجاري للبلاد شديد التأثير بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية، مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة، ومع انخفاض أسعار البترول خاصة السنوات الأخيرة اختلت التوازنات المالية لمختلف القطاعات، وكان للصندوق الوطني للتقاعد حصة في ذلك، مما أدى الى حدوث عجز رصيد الصندوق حيث شهد ارتفاع النفقات مقابل ايرادات محدودة جدا.

إشكالية البحث: كيف ساهمت تقلبات أسعار النفط الجزائري على التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد CNR خلال فترة 2011-2020؟

-**فرضية البحث:** يعاني الصندوق الوطني للتقاعد CNR من عجز مالي ناتج عن تأثره بتقلبات أسعار النفط في الجزائر.

-**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على نظام التقاعد الجزائري من خلال التطرق إلى الصندوق الوطني للتقاعد ودراسة وضعيته المالية ومصادر تمويله. أيضا معرفت أهمية العائدات النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وتطوره قبل وبعد الأزمة البترولية، ومحاولت معرفت تأثير ذلك على إختلال توازن منظومة التقاعد.

-**أهمية البحث:** تكمن اهمية البحث في مكانة التأمينات الإجتماعية في المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمعات في دول العالم بصفة عامة، فبالاضافة لكونها وسيلة أمان وحماية واستقرار فهي تعتبر كسياسة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية، من خلال زيادة انتاجية القوى العاملة بتوفير مجموعة من المنتجات مثل التقاعد بكل أنواعه. على اعتبار أن توفير مناخ عمل قادر على تحقيق أفضل مستويات الانتاج، بالتالي وجب أهمية دراسة اختلال توازن مثل هذه الصناديق داخل منظومة التأمينات الإجتماعية .

-**منهجية وأدوات المستعملة في البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل البيانات الخادمة للدراسة .وفي إطار الإجابة على الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور،

تطرقنا في المحور الأول إلى عموميات الصندوق الوطني للتقاعد، أما المحور الثاني فركزنا على واقع الصناعة النفطية الجزائرية وتطورها، وأخيرا المحور الثالث عالجنا فيه تأثير تقلبات أسعار النفط الجزائري على التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد.

I. عموميات حول الصندوق الوطني للتقاعد

يعتبر التقاعد وسيلة فعالة لمواجهة الأخطار الاجتماعية التي تظهر بعد انقطاع الإنسان عن العمل بسبب عدة مخاطر اجتماعية في مستقبل العامل بعد التوقف عن العمل لذا سوف نتطرق الى دراسة عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر.

1. التعريف بالصندوق الوطني للتقاعد Caisse Nationale des Retraites

1.1 تأسيس الصندوق

تم إنشاء الصندوق في سبتمبر 1986 وبدأ العمل بصفة فعلية في جانفي 1987 ويعتبر الصندوق الوطني للتقاعد هو وكالة عمومية خدماتية ذات تسيير خاص تخضع لقوانين المرسوم التنفيدي رقم 92/07 المؤرخ في 1994/01/04 حيث يحدد في المادة الثانية لهذا القانون بأن الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو يسير الان أكثر من 2 مليون ملف للتقاعد. (المادة 02 من المرسوم التنفيدي 233/85، 1992)

2.1مهام الصندوق الوطني للتقاعد

يتكفل الصندوق الوطني للتقاعد بتسيير المنح والمعاشات لفائدة المتقاعدين من كل القطاعات، ويعمل علي ضمان الأجر المالي لمختلف الشرائح العمالية التي كانت تساهم باشتراكات في حدود الشروط المقبولة للحصول علي أجر أو منحة التقاعد، فوفق المادة 09 من بالمرسوم التنفيذي07 _ 92 المؤرخ في 04 جانفي 1992 الذي يتضمن الوضع القانوني والاداري لصناديق الضمان الاجتماعي ،يتولى في إطار القوانين و التنظيمات السارية المهام التالية: (عشة و شعباني، 2020)

- ❖ تسير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ذوي الحقوق؛
- ❖ ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل اداءات التقاعد؛
- ❖ تسير وإعادة ضبط المسار المهني للمؤمنين الاجتماعيين؛
- ❖ مراقبة سير ميزانية الصندوق وتنسيق العمليات المالية وجمع المحاسبة العامة مركزيا؛
- ❖ تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد، المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.

3.1 أداءات نظام التقاعد في الجزائر

تتمثل اداءات نظام التقاعد في الجزائر في الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتقاعد من منح ومخصصات التقاعد ومنح ذوي الحقوق،منح التقاعد المسبق ومنح التقاعد بدو ن تحديد السن.

❖ **منحة التقاعد المباشر :** حيث تمنح وفق لشروط معينة،السن ومدة الاعتماد ومدة النشاط حيث أن مبلغ المنحة يحسب كحاصل الأجر الشهري المتوسط لخمس سنوات الأخيرة مضروب في المعدل الإجمالي للسنوات المعتمد عليها،ويحدد مبلغ المنحة بحد أدني أي لا يجب أن تقل عن 75 ٪ من الجر الوطني المضمون،كما يجب أن لا تتعدى مبلغ المنحة 15 مرة للأجر الوطني المضمون، وتضاف إليها علاوة الزوج المتكفل. (اقاسم، 2010، صفحة 176)

❖ **منحة التقاعد المسبق:** وهي موجهة للأفراد الذين فقدوا منصب عملهم بصفة لا ارادية(سبب اقتصادي)، ومن شروط الاستفادة من تقاعد مسبق أن يكون العامل قد بلغ من العمر 50 سنة اذا كان ذكر و 45 سنةعلى الأقل إذا كانت أنثى وأن مجموع عدد سنوات العمل يساوي 20 سنة على الأقل، وأن يكون قد دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة 10 سنوات على الأقل بصورة كاملة، بما فيها السنوات الثلاثة السابقة لنهاية علاقة العمل التي تثبث الحق في التقاعد المسبق. (غجاتي، 2021، صفحة 185)

❖ **إعادة تقدير منحة التقاعد:** يعاد تقييم منح ومخصصات التقاعد المباشر في بداية شهر ماي لكل سنة،بموجب مقرر من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ،وهناك طريقتين لإعادة التقدير، طريقة التقدير علي أساس تطور الأسعار ، وطريقة تقدير علي أساس تطور الاجور.

❖ **مخصصات التقاعد :** في حالة عدم اكتمال المدة القانونية للاشتراك يمكن للعامل أن يستفيد من منحة التقاعد شريطة أن يستكمل 5سنوات.

❖ **منح ومخصصات ذوي الحقوق:** في حالة وفاة متقاعد أو عامل في فترة النشاط يستفيد من منحة ذوي الحقوق كل من الزوج أو الزوجة علي قيد الحياة،الأطفال المتكفل بهم، الأقارب المتكفل بهم. (اقاسم، 2010، صفحة 176)

2. الصندوق الوطني للتقاعد المسبق بالأرقام

لدراسة وضعية عمل وأداءات الصندوق الوطني للتقاعد كان لابد من تحليل تطور منح ومعاشات التقاعد الممنوحة لمختلف الأفراد حسب الجدول الأتي:

الجدول رقم(01): تطور عدد المستفدين من منح ومعاشات التقاعد من 2010 إلى 2018

السنوات	معاش التقاعد المنقول	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة في الخارج	التقاعد التكميلي	منح اخرى	مجموع المستفدين
2010	1098185	897352	109369	57807	6576	575	28	2169892
2011	1150585	853732	117770	60768	6553	575	26	2189702
2012	1242526	877789	127911	64312	6733	268	25	2319531
2013	1357912	910352	139693	67482	6783	235	18	2482454
2014	1467878	930341	154211	70890	6815	214	18	2630362
2015	1572991	952157	167290	74085	6865	209	18	2773615
2016	1572991	952157	167290	74085	6865	209	18	2773615
2017	1897287	991282	190442	80716	6951	207	18	3166903
2018	1216997	1009126	201391	82787	6977	207	18	3217503

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الموقع الالكتروني: www.cnr.dz تاريخ الإطلاع: 2022/02/10

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في عدد المستفدين من معاش التقاعد العادي والتقاعد المنقول عدا سنة 2011 بالنسبة لتقاعد المنقول الذي عرف انخفاض في عدد المستفدين ليس بالشكل الكبير حيث بلغ عدد المستفدين منه في هده السنة 853732 مستفيد في حين كان عددهم 897352 سنة 2010. بالمقابل ارتفع عدد المستفيدين من معاش التقاعد العادي من 1098185 مستفيد من 2010 الى 1467878 مستفيد سنة 2014، وبعد هذه السنة كان تزايد مستمرا الى غاية 2014 .

بلغ عدد المستفيدين من معاش التقاعد ومنحة التقاعد على مستوى التراب الوطني الى غاية نهاية سنة 2014 هو 3866097 مستفيد وهدا بنسبة 94% ، أما عدد المستفيدين من منحة التقاعد فقد بلغ 231716مستفيد وهذا بنسبة 6%، ومنه نلاحظ أن عدد المستفيدين من المعاش أكبر من عدد المستفيدين من المنحة. كما نلاحظ أن من بين أنواع التقاعد المطبق في الجزائر تعود أكبر نسبة الى التقاعد المنقول التي بلغت39% ،تليها نسبة التقاعد العادي ب 31% في حين بلغت نسبة التقاعد النسبي 21% وكأصغر نسبة كانت في التقاعد المنقول حيث سجلت 9% فقط.

ومن خلال الاحصائيات حول منح التقاعد على المستوى الوطني حيث نلاحظ أن منحة التقاعد العادي تمثل أكبر نسبة مقارنة بنسبة منحة التقاعد المنقول والمنح المدفوعة من الخارج حيث بلغت 67%. في حين بلغت كل من نسبة التقاعد المنقول والمنح المدفوعة من الخارج على التوالي 30% و 3%.

II. واقع الصناعة النفطية بالجزائر

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والايرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل ايرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الاجمالي. هذا بالاضافة الى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية،

هدا ما جعل هده الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في اطار محاولة حمايتها وتطويرها.

1. تطور العائدات النفطية بالجزائر

1.1. تطور العائدات النفطية قبل أزمة 1986

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك بما فيها الجزائر خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الانتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح كما كانت للحرب الايرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول رقم(02): تطور الصادرات النفطية بالجزائر 1970-1985

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية(مليون دولار)	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية(مليون دولار)	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الموقع الالكتروني: **www.opec.org** تاريخ الإطلاع: 2022/02/07

من خلال الارقام الواردة في الجدول اعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل ابتدا من سنة 1973، فقد شهدت قفزة نوعية حيث من 4.267 مليون دولار الى 13.06 مليون دولار في 1981. كان هذا التزايد مصاحب لتزايد الجباية البترولية.

2.1 تطور العائدات النفطية 1986-2000

فاجأت أزمة أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الوطني، وهذا بعد انهيار اسعار البترول. وقد صاحب انخفاض اسعار البترول تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الازمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري. ولقد كانت أسرع الأثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العاوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية.

الجدول رقم(03): تطور العائدات النفطية الوطنية 1986-2000

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية(مليار دولار)	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية(مليار دولار)	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الموقع الالكتروني: **www.opec.org** تاريخ الإطلاع: 2022/02/07

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية ابتدا من سنة 1991 بماقيمته 8.464 مليار دولار لتنخفض بعد دلك في السنوات التالية الى 6 مليار دولار أمريكي ثم الى 5.691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000. وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والامكانيات المحلية. وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الاسعار.

3.1 تطور العائدات النفطية خلال الفترة 2012-2015

بلغت احتياطات الجزائر عام 2014 ب 2500 مليون طن من النفط السائل المكافئ، منها 56 % احتياطات ثابتة و 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، منها 60 % احتياطات ثابتة أما بقية الاحتياطات فهي من النوع المحتمل والممكن ، فخلال عام 2014 وصل الانتاج الأولي الاجمالي الى 195 مليون طن من النفط المكافئ. صدر منه 102.7 مليون طن، واستهلك منه 47.3 مليون طن في السوق الداخلية. وقد بلغ انتاج المحروقات السائلة 1.4 مليون برميل يوميا عام 2014، منها 1.1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. (عطار، 2015، صفحة 124)

2.أثار انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

1.2 أثر الانخفاض على الميزان التجاري

للميزان التجاري علاقة واضحة ومباشرة بتغيرات اسعار النفط كون هذا الأخير يحتل الصدارة في الصادرات الوطنية والجدول الأتي يوضح وضعية الميزان التجاري خلال 2017،2015،2015.

الجدول رقم(04): تطور الميزان التجاري الجزائري 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات مليون دولار	34566	29309	34569
إجمالي الواردات مليون دولار	52649	49437	48981
رصيد الميزان التجاري	-18083	-20128	-14412

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2015-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري شهد عجز، وهذا تزامنا مع انهيار أسعار النفط في الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث أن اجمالي الواردات كان أكثر من اجمالي الصادرات ما أدى الى تراجع الفوائض. وبرجوع للسياسة الاقتصادية للبلاد نجد أن صادرات الجزائر مرتبطة درجة أولى بالصناعة النفطية وأما الصادرات خارج مجال النفط فمازالت مساهمتها ضعيفة جدا. وبالتالي يمكن القول أن وضعية الميزان التجاري مرتبطة بعوائد المحروقات.

2.2أثر الانخفاض على الناتج الداخلي الخام

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي العام الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود

4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9 % عام 2015 مقارنة مع 4.5 لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد. وبلغت قيمة الناتج عام 2016 ما يقارب 200 مليار دولار، وقدر معدل النمو الحقيقي ب 2 % ونسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز سقف 20%. (صالحي، 2015، صفحة 07)

3.2تقليص فرص التشغيل وبرامج التنمية

هنا علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة بإعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري. فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع البرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار .

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى الى العجز عن تنفيد المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات. (شطيبي، 2015، الصفحات 7-9)

III. دور تقلبات أسعار النفط في الجزائر في التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد

تتأثر اقتصاديات الدول بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية خاصة تلك الريعية والتي تعتبر الجزائر جزء منها، وقطاع الضمان الاجتماعي عامة، أما الصندوق الوطني للتقاعد فبصفة خاصة يتأثر بهذه التقلبات.

1.مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر

يتم تمويل نظام التقاعد في الجزائر عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل كما يلي:

الجدول رقم(05):معدل الاشتراك في نظام التقاعد الجزائري

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم %	الحصة التي يتكفل بها الأجير %	حصة صندوق الخدمات الإجتماعية %	المجموع %
التقاعد	10	6.75	0.5	17.25
التقاعد المسبق	0.25	0.25	-	0.5
المجموع	10.25	7	0.5	17.75

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الموقع الالكتروني: www.cnr.dz تاريخ الإطلاع 2022/02/10

كما يتم تمويل الصندوق من بعض الموارد الخاصة للصندوق وتتمثل أساسا في عوائد الصندوق الموظفة في الأصول المالية، وتتمثل في عوائد الصندوق الموجودة في البنوك وترتبط بحجم المبلغ وسعر

الفائدة ومدة تواجد هذه الأموال داخل النظام البنكي. (برار، 2016، صفحة 172) تعد مساهمة ميزانية الدولة ثاني أهم مصدر عند الضرورة، حيث يتم تمويل جزء من المنظومة الاجتماعية في العديد من دول العالم عن طريقها. وفيما يخص الجزائر، فإن ميزانية الدولة تتدخل من خلال عدة عمليات كصرف المنح العائلية وعلى العموم فإن ميزانية الدولة تتدخل لإنقاذ الصناديق في حالة العجز عن الوفاء بالتزاماتها الى حدود ال 60 %. وبخصوص تمويل فرع التقاعد فقد أنشئة السلطات العمومية سنة 2006 الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد FNRR. الذي يتولى مهمة تسيير المسندة اليه من أجل تكوين احتياطات موجهة لمساهمة في استقرار وديمومة نظام التقاعد، ويمول ب 2%. من ناتج الجباية البترولية سنويا ويعتبر هذا الإجراء اصلاحا من اصلاحات المطبقة على المنظومة، إلا أن الحكومة رفعت النسبة المذكورة الى 3 % ابتداءا من 2012. بموجب المادة 89 من قانون المالية 2012. (المادة 89 من القانون رقم 16/11، 2011، صفحة 30)

2.أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الصندوق الوطني للتقاعد

1.1تطور سعر النفط الجزائري خلال السنوات الأخيرة

تمثل عوائد الريع النفطي أو الجباية البترولية متغير أساسي في رسم مسار التنمية في الجزائر، لكن خضوع هذا المتغير للاهتزازات السعرية للنفط أي الانفجار السعري للنفط الذي قد يؤدي الى فقاعة مالية أو طفرة مالية. نتيجة تزايد العوائد النفطية، أو تدهور الأسعار التي توقع أثار سلبية قد تتمخض عنها أزمة شاملة في كافة القطاعات.

الجدول رقم(06): سعر النفط الجزائري في الفترة 2006-2020

السنة	2006	2007	2008	2009	2013	2014
السعر (دولار أمريكي)	66.05	74.66	98.96	62.35	109.38	99.68
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعر (دولار أمريكي)	52.79	44.28	71.82	50.52	64.49	49.99

المصدر: (غجاتي، 2021، صفحة 2013)

نلاحظ من خلال جدول تطور سعر النفط الجزاري أن سعر النفط كان في تزايد خلال سنوات 2006 إلى غاية 2014 رغم تسجيله لأدى مستويات لسعر النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ثم شهد تراجع خلال سنة 2015 و 2016 بسعر 52.79 دولار أمريكي و 44.28 دولار أمريكي على التوالي. إلى غاية سنة 2020 التي سجلت أيضا مستوى سعر متدني قدر ب 49.99 دولار أمريكي.

2.1رصيد الصندوق الوطني للتقاعد

قصد تحليل رصيد الصندوق الوطني للتقاعد والذي يعني تحليل التوازن المالي لنظام التقاعد سنقوم بعرض تطور الموارد المالية للصندوق بالإضافة إلي ابرز الاداءات المالية المقدمة (النفقات).

الجدول رقم(07): الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد 2011-2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات(مليون دينار)	465,4	673,9	669,6	648,0	668,5	695,8	689,6
النفقات(مليون دينار)	398,1	567,4	678,8	803,1	931,6	032,611	1 168,7
الرصيد	+67,3	+106,5	-9,2	-155,1	-263,1	-336,8	-479,1
السنوات	2018	2019	2020	/	/	/	/
الايرادات(ميلون دينار)	677.4	674.4	637.2	/	/	/	/
النفقات(مليون دينار)	1164.5	1170.2	1193.1	/	/	/	/
الرصيد	-486.6	-495.8	-555.94	/	/	/	/

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: التقرير الإحصائي السنوي لوزارة العمل والشغل والضمان الإجتماعي/ فرع التقاعد العدد 35، سنة 2019.ص 309

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن رصيد الصندوق الوطني للتقاعد شهد تذبذا بحيث سجل فائض خلال سنوات 2011 و 2012 وهو دليل على أن الصندوق كان في وضعية مالية مريحة، يمكن ارجاع دلك لارتفاع الايرادات نتيجة زيادة معدل الاشتراكات التي ارتفعت من 4.55% سنة 2010 الى 7.02 % سنة 2013 لكن هذا الرخاء المالي لم يدم، فقد شهد الصندوق في السنوات التالية عجز مزمن ومستمر ،الذي ازداد حدته في السنوات 2015 ،2017و2018.ليشهد الصندوق عجز كبير سنة 2020 بفارق رصيد- 555.94 مليون دينار، يمكن حصر أهم أسباب هذا العجز في تزايد حجم النفقات الناجم عن ارتفاع نفقات فرع التقاعد المسبق. كما واجه الصندوق حالة عدم التوازن نتيجة ارتفاع عدد المتقاعدين موازة مع ثبات عدد المشتركين في الصندوق، وكنتيجة لانخفاض سعر النفط الجزائري في السنوات الأخيرة وتسجيله لأدنى الأرقام فقد تفاقمة الأزمة خاصة صندوق التقاعد يستفيد من تمويل ميزانية الدولة عن طريق الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد FNRR بنسبة 3%. والذي تعتمد مداخيله على الجباية البترولية الجزائرية. كل هذا يدعوا إلى القيام بإجراءات للحد من النفقات وزيادة الموارد بوضع سياسات مدروسة لضمان التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر مع مراعات الظروف الاقتصادية للبلاد.

3.الاجراءات المتخدة للمعالجة والحد من عجز الصندوق

من أجل محاولة لعلاج مشاكل الصندوق المالية وتحقيق التوازن المالي ،تم اتباع جملة من الاجراءات والمعايير والتدابير كانت أهمها كالأتي: (بودية و بوشعور، 2018، صفحة 70)

- معايير مقترحة من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNESلمواجهة الصعوبات المالية للصندوق: جاءت هذه المعايير بإلغاء كلي للقرار رقم 97/13 المؤرخ في 31 ماي 1997 المتضمن التقاعد النسبي والتقاعد المسبق.كذلك ضرورة تجميد انجاز بعض المشاريع التنموية وأخيرا مراجعة سن الإحالة على التقاعد برفعه الى 62 سنة .

❖ معايير تنظيم القطاع غير الرسمي فيما يخص الحماية الاجتماعية: تضمن قانون المالية التكميلي عقوبات صارمة ضد أرباب العمل الذين لايصرحون بعماله لدى مصالح الصندوق الوطني للعمال الأجراء Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés ، هذا المعيار يسمح بالدرجة الأولى بحماية العامل وجعله يصل إلى حقوقه الاجتماعية، من جهة أخرى من أجل حث ارباب العمل على تسوية وضعيتهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي دون عقوبات أو ضرائب أو غرامات تأخير طيلة الأجال المحدد، أرباب العمل المدينون بالاشتراكات للضمان الاجتماعي قد تم منحهم أجل الى غاية 31 مارس2016 حتى يطالبوا بتسوية وضعيتهم عن طريق سجل الاستحقاق وإلغاء الضرائب وغرامات التأخير، شريطة أن يسددوا اشتراكاتهم وان يطلبوا سجل استحقاق من أجل تسديد ديونهم السابقة .

❖ بالاضافة إلى ما سبق تم في 22 أفريل 2018 توقيع اتفاق تكميلي لاتفاقية 1998 المتعلقة بالمنحة التكميلية للتقاعد، من طرف الرئيس المدير العام لسونطراك عبد المؤمن ولد قدور والنقابة الوطنية للشركة وتعاضدية صناعة البترول، وجاء هذا الاتفاق حرصا على الحفاظ مكتسبات العمال والمتقاعدين وتفادي افلاس حتمي وقريب للصندوق، وهي الوضعية التي يزيدها تعقيدا كثرة حالات التقاعد المسبق ما جعل سوناطراك ونقاباتها تبادران بخطوات ترمي لانقاذ الصندوق والحفاظ على استمراريته، وتوجت هذه الخطوة باتخاذ قرار منقذ يتمثل في تحمل الجهد المبذول من أجل ضمان استقرار الصندوق وامتصاص العجز المتراكم وذلك بنسبة 75%.من طرف السوناطراك و25% من طرف النقابة الوطنية لصندوق الخدمات الاجتماعية المتعلق بالتقاعد التكميلي والموجه بصفة استثنائية لمتقاعدي شركة سوناطراك، وقد صادق على هذا القرار جميع منذوبي عمال سوناطراك الذين حضروا مؤتمر تجديد النقابة الوطنية للشركة المنعقد في فيفري 2018 بوهران، ويقتصر القرار على متقاعدي سوناطراك، حسب مبأ التضامن، وبمجرد دخوله حيز التطبيق سيسمح الاتفاق بالعودة الى الدفع المنتظم لمنحة التقاعد التكميلية والتكفل ب 9.000 ملف جديد عالق منذ سنة 2015 ودفع مختلف المستحقات والتسويات وكذا ضمان ديمومة الصندوق ال غاية 2030. (غجاتي، 2021، صفحة 216)

الخاتمة

تعرفنا في دراستنا على نظام التقاعد الجزائري الممثل بالصندوق الوطني للتقاعد، من خلال تحليل مصادر تمويل الصندوق تبين لنا أن الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل هي الركيزة الأساسية لتمويل نظام التقاعد في الجزائر، بالاضافة لمساهمة الدولة. أما أداءات النظام فتتمثل في الخدمات التي يقدمها الصندوق للمتقاعدين من منح ومخصصات التقاعد. وأيضا لذوي الحقوق، تم

التطرق الى أحد أهم مصادر التمويل الذي يعبر عن مشاركة الدولة في ايرادات الصندوق عن طريق العائدات النفطية ، هذه الأخيرة التي تساهم بحجم كبير باجمالي الصادرات الكلية والايرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل ايرادات جبائية. تم تخصيص 3% منها لصالح الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد ما جعله يحظي باهتمام السلطات المعنية في محاولة حماية وتطوير هياكل صناديق الضمان الإجتماعي بصفة عامة وصندوق الوطني للتقاعد بصفة خاصة.

أهم النتائج المتوصل إليها:

❖ تمويل الصندوق الوطني للتقاعد بجزء من عوائد الجباية النفطية يسمح بمعالجة الاختلالات المالية لنظام الصندوق لكن استدامة هذه السياسة تتوقف على التقلبات التي تحدث على أسعار النفط الجزائري.

❖ عرف رصيد صندوق التقاعد الوطني تذبذبا في رصيده حيث شهد تزايد حجم النفقات بالمقابل انخفاض ايراداته للسنوات الأخيرة، وهذا تزمنا مع ارتفاع عدد المحالين على التقاعد نتيجة التقاعد المسبق، كذلك محدودية التمويل والراجعة لمشكل تحصيل الاشتراكات وانخفاض الجباية النفطية نتيجة انهيار أسعار النفط.

❖ إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد من أجل تكوين احتياطات موجهة للمساهمة في استقرار منظومة التقاعد الجزائرية .

❖ تطبيق التقاعد المسبق من أحد أهم الاسباب التي ادت الى زيادات نفقات الصندوق للسنوات السابقة .

❖ وبناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية :

❖ ضرورة ربط تمويل منظومة التقاعد بقطاعات خارج المحروقات والبحث عن مجالات استثمار اخرى بصرف النظر عن الاشتراكات المدفوعة.

❖ ضرورة استثمار الفوائض المالية لصندوق احتياطات التقاعد قصد مواجهة تعويضات المستفيدين ولضمان مساهمة الصندوق في التنمية الاقتصادية.

❖ اعادة النظر في مختلف مستويات الاشتراكات المدفوعة من قبل المشتركين، وجعلها تتناسب مع المستوى المعيشي للمعنيين وبالتالي محاولة تخفيض نسب الاشتراك حسب الامكانيات.

IV. المراجع

1.المقالات في مجلة علمية

❖ -بودية مراد سكين ،بوشعور راضية،إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني(دراسة تحليلية)،مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة،العدد02، 2018.

❖ -صالحي صالح، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد و لعنة الفساد ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، العدد15، 2015 .

❖ -عشة فطيمة،شعباني لطفي، واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، العدد.02،2020

2.المقالات في ملتقيات

❖ شطيبي مريم،إنعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري،ملتقى حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، 14/ماي/2015، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والادارة، قسنطينة،الجزائر.

❖ عطار عبد المجيد،إنخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الوطني،ملتقى حول: تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة،07/نوفمبر/2015، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر.

3.الأطروحات الجامعية

❖ -أقاسم نوال، اصلاح ظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،جامعة الجزائر،الجزائر،2010.

❖ -بربار نور الدين، التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الإجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة البليدة02،البليدة،2016.

❖ -غجاني إلهام،أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الإجتماعي في الجزائر"دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعدCNR"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2021 .

4.القوانين والمراسيم التنظيمية

❖ المادة 02 من المرسوم التنفيدي 85/233، المتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتقاعد، 04/جانفي/1992. الجريدة الرسمية الصادرة في 1992.

❖ المادة 89 من القانون رقم 14/16 المتضمن قانون المالية،الجريدة الرسمية الصادرة في 28/ديسمبر/2011،العدد 72.

5.التقارير الإحصائية:

❖ التقرير الإحصائي السنوي لوزارة العمل والشغل والضمان الإجتماعي/ فرع التقاعد ،العدد 35،سنة 2019.

❖ التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2015-2017.

6.مواقع الأنترنت

❖ -الموقع الالكتروني لصندوق التقاعد الوطني: www.cnr.dz ،تاريخ الإطلاع 2022/02/10.

❖ -الموقع الالكتروني لمنظمة الاوبيك : www.opec.org تاريخ الإطلاع: 2022/02/07 .